

## أهم مستخلصات المجتمع المدني حول الجلسة الـ 56 لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

جميع الدول ملزمة بدفع رسوم عضوية الأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المناسب، ومن ثم فتقاعس بعضها عن ذلك، لأسباب ذات دوافع سياسية في كثير من الأحيان، يسبب أزمة سيولة مالية، ويقوض القدرة على تنفيذ قرارات هذا مجلس ولاياته. كما يعد هذا انتهاكاً للالتزامات القانونية، وخيانة للضحايا والناجين، وإهداراً للوقت والموارد التي استثمرناها بشكل جماعي على مدى الأسابيع الأربعة الماضية. هذا بالإضافة لأثر ذلك على الحد من أنشطة الإجراءات الخاصة، بما في ذلك تخفيض عدد الزيارات القطرية وإلغاء الاجتماع السنوي، ومن ثم الحد من قدرة أصحاب الحقوق على التعامل مع أصحاب الولايات الأممية، وعرقلة وصولهم للضحايا، وتفاعلهم مع السلطات المحلية. ادفعوا المستحقات الخاصة بكم!

نحن نأسف للمعايير المزدوجة في تطبيق القانون الدولي وفشل بعض الدول في الضغط من أجل المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على جميع الجرائم الجسيمة، والانحياز لمصالح جيوسياسية، على حساب المبادئ الإنسانية التي تدعي تأييدها. كما نستنكر أيضاً مبادرات وتهديدات بعض الدول من أجل تقويض أو فرض عقوبات على العمل الحيوي لهيئات العدالة والمساءلة الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. الأمر الذي يقوض نزاهة المنظومة، وشرعية هذا المجلس، ومصداقية هذه الدول. فمن أفغانستان إلى الصين، ومن إريتريا إلى ميانمار، ومن فلسطين إلى سريلانكا، ومن السودان إلى أوكرانيا، ثمة انتهاكات جسيمة تتطلب معالجة لأسبابها الجذرية، وتطبيق متنسق وعادل لمعايير حقوق الإنسان. ويجب على الدول التي تشجع أو تدعم القرارات المواضيعية أن تطبق المبادئ نفسها على كافة الحالات، وفي كل القضايا الخاصة بكل بلد. هذا المجلس له وظيفة وقائية، وواجب قانوني وأخلاقي لمنع وضمان المساءلة وعدم تكرار الجرائم، أينما وقعت.

لذا نحث جميع الدول على مواصلة تنفيذ القرارات، على الصعيدين الوطني والدولي، ومواءمة إجراءاتهم مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان التي تدعي أنها تتمسك بها، وخاصة في الرد على الجرائم والانتهاكات الجسيمة. كما نحث الدول على تعزيز المعايير الموضوعية للعمل وفق معلومات يمكن التنبؤ بها، وإجراءات متنسقة، وطريقة عملية للمضي قدماً في معالجة الأزمات الإنسانية.

نرحب بتجديد ولاية آلية الخبراء الدولية المستقلة للنهوض بالعدالة العرقية والمساواة في سياق إنفاذ القانون بتوافق الآراء. كما نرحب بمطلب تعزيز الدعم الإداري والموضوعي لهذه الآلية، وتوفير الموارد اللازمة لها للوفاء بولايتها بشكل فعال. إذ يعد هذا التجديد اعترافاً بقيمة عملها الفريد على مدى السنوات الثلاث الماضية، فضلاً عن الحاجة إلى مواصلة عمل الخبراء والتحقيق في عمليات إنفاذ القانون وتأثيرها على السكان والمجتمعات الأفريقية والمنحدرة من أصل أفريقي، بما في ذلك تركات الاستعمار والاتجار بالبشر (الأفارقة) عبر المحيط الأطلسي. القرار سلط الضوء أيضاً على العنصرية المنهجية بحق الأفارقة والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والتي تحتاج إلى استجابة منهجية ومدروسة. وفي هذا الصدد، تقدم تقارير هذه الولاية أداة قوية للتغيير الملح، الذي ينبغي على الحكومات في كل مكان تنفيذه. وفي هذا السياق، نحث الدول على ضمان التعاون الكامل مع هذه الولاية وتمكينها من أداء مهمتها بفاعلية، بما في ذلك من خلال تنفيذ توصياتها والاستجابة السريعة لطلباتها للحصول على المعلومات والزيارات القطرية.

شهدت هذه الجلسة أيضاً محاولات متزايدة للتراجع عن معايير حقوق الإنسان الراسخة المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية وغيرها من القضايا المواضيعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والجنس. ومع ذلك، تواصل منظمات المجتمع المدني العمل معاً لضمان مرونة النظام المتعدد الأطراف، ودعم معايير حقوق الإنسان. ومن بين 26 مشروع قرار تم تقديمها في هذه الجلسة، ركزت خمسة منها بشكل أقوى على قضايا النوع الاجتماعي والجنس، وأهمية اتخاذ خطوات جادة نحو تطوير معايير حقوق الإنسان في هذه المجالات. وعلى وجه التحديد، نرحب باعتماد القرار بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، واستئناف تقليد اعتماد هذا القرار بتوافق الآراء، مع إدراج الإشارة إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. كما نرحب باعتماد القرار الخاص القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، الذي يطالب بنهج قائم على حقوق الإنسان ومراعاة المنظور الجنساني في الحد من الفقر. بينما نعرب عن قلقنا إزاء المحاولات المتعددة لإضعاف القرار الذي يعكس أقوى معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء والفتيات،

من خلال بعض التعديلات المقترحة. ونرحب أيضاً بالقرار الجديد بشأن مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا، والقرار الإجرائي بشأن سرعة اتخاذ خطوات نحو منع حمل المراهقات، والقرار المتعلق بإدارة النظافة أثناء الدورة الشهرية، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

وفيما نرحب باعتماد القرار المتعلق بإريتريا، والذي يجدد ولاية المقرر الخاص، نؤكد أن القرار المتعلق بوضع مسلمي الروهينجا والأقليات الأخرى ضروري لإبقاء وضع الروهينجا على رأس جدول أعمال المجلس. ومع ذلك، فإن دعوات القرار لإعادة لاجئي الروهينجا إلى ميانمار في السياق الحالي، حيث يواجه الروهينجا المتبقين في ميانمار احتمالات تكرار الفضائع الجسيمة المرتكبة بحقهم في عامي 2016 و2017، تتعارض وتقوض الأهداف الأساسية للقرار الخاص بضمان حماية الروهينجا وتهيئة الظروف لعودتهم الآمنة والطوعية والكرامة والمستدامة.

نرحب أيضاً بقرار المجلس تخصيص قراره السنوي بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان لمعالجة التحول العادل. ولكن نأسف لعدم وجود افتقار القرار لبعض النقاط الأساسية. أن اعتراف مجلس حقوق الإنسان (القرار 13/48) والجمعية العامة (القرار 300/76) بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة يمثل إنجاز بارز، ولكن من المؤسف أن نرى المجلس يفشل مجدداً في اتخاذ قرار يتعلق بحقوق الإنسان وتغير المناخ، وإدراج هذا الحق بشكل أكثر وضوحاً. لقد اعترفت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالفعل بأنه ينبغي على الدول عند اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، احترام وتعزيز ومراعاة الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، من بين حقوق أخرى (القرار 1/م أ-27). ولكن هذا القرار فشل في دعوة الدول إلى التخلي عن الوقود الأحفوري. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، والعديد من المقررين الخاصين، مراراً وتكراراً، الوقود الأحفوري هو السبب الجذري للأزمة الكوكبية الثلاثية، والمحرك الرئيسي لتغير المناخ. ورغم الدعم الذي أعربت عنه العديد من الوفود، فإن هذا القرار يلتزم الصمت عمداً إزاء الاعتراف بالدور الإيجابي والمهم والمشروع والحيوي للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والبيئة. وكما هو معترف به في قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 11/40، يعد المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية من أكثر الفئات عرضة للخطر في جميع أنحاء العالم. كما تستهدف العديد من هذه الهجمات السكان الأصليين والمدافعين الذين يثيرون مخاوف بشأن المشاريع المتعلقة بالمناخ، ومشاريع التنقيب عن المعادن.

لن يكون لدينا انتقال عادل في سياق تغير المناخ دون الاستماع والتشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. لقد حان الوقت لكي تتماشى القرارات السنوية بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ مع التطورات الأخيرة، وتعيد التأكيد بقوة على الالتزام بالعمل المناخي الفعال القائم على الحقوق والعلم.

نرحب بجهود المجلس المستمرة لمعالجة آثار صناعة وتجارة الأسلحة على حقوق الإنسان، بما في ذلك تسليط الضوء على التزامات الدول في هذا الصدد، ومسئوليات شركات صناعة الأسلحة وغيرها من الشركات المساهمة في عملياتها. ويشكل اعتماد القرار المتعلق بحقوق الإنسان وحياسة المدنيين للأسلحة النارية وملكيتهما واستخدامهما، مساهمة هامة أخرى في هذه الجهود. إن تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الذي طلبه القرار - والذي سوف يكشف الأسباب الجذرية وعوامل الخطر للعنف المرتبط بالأسلحة النارية وتأثيره على التمتع بالحق في المشاركة، ولا سيما للأفراد الذين يعيشون في أوضاع مستضعفة أو مهمشة - يمثل فرصة جديدة لتسليط الضوء على المخاوف الحاسمة المحيطة بالأسلحة النارية المدنية، وتأثيراتها الأوسع على حقوق الإنسان وتعزيز الاستجابة الفعالة لهذه المخاوف.

كما نرحب بالقرار الجديد بشأن حرية الرأي والتعبير، الذي يسلط الضوء على دور هذا الحق في تمكين جميع حقوق الإنسان الأخرى والتنمية المستدامة. ومن بين القضايا الرئيسية الأخرى، تم تحديث القرار الخاص بالطلاق إزاء الاتجاه المتزايد للدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، داعياً الحكومات إلى اعتماد وتنفيذ تدابير للتخلي عن مثل هذه المضايقات القانونية. وفي هذا السياق، يطلب القرار إعداد تقرير وورشة عمل للخبراء لاستكشاف تأثير الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة. ونحث جميع الدول الملتزمة بحرية الرأي والتعبير على المشاركة في رعاية هذا القرار وتنفيذه بالكامل.

ونرحب باعتماد القرار بشأن استقلال ونزاهة القضاة واستقلال المحامين، مع التركيز على استخدام التقنيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. وإدراج لغة تعالج المخاوف الخطيرة المتعلقة بالتأثير السلبي المحتمل على المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك تكافؤ وسائل الدفاع والسرية وحماية المهن القانونية، فضلاً عن المخاطر المرتبطة باستقلال القضاء وحياده، والقوالب النمطية القائمة، أو التمييز أو التحيزات الضارة. ونرحب أيضاً بالتركيز على ضرورة ضمان الرقابة البشرية والتدقيق والمساءلة فيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدل.

وما زلنا نأسف للاستثناء الذي أبداه هذا المجلس إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الصينية. فرغم جهود الصين لاستغلال الدول الحليفة وبعض المنظمات "الزائفة" لتصوير نفسها كدولة فاعلة بناءة خلال الاستعراض الدوري الشامل لمفها الحقوقي أمام الأمم المتحدة، إلا أن بيانات المنظمات الحقوقية غير الحكومية قدمت أدلة على غياب الإرادة السياسية لدى بكين للمشاركة مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك: معدل رفض للتوصيات أعلى 30% من الاستعراض الدوري الشامل السابق. هذا بالإضافة إلى الأعمال الانتقامية ضد المجتمع المدني خلال دورة الاستعراض، وتجاهل دعوات الدول الغربية ودول الجنوب لتنفيذ توصيات هيئة المعاهدة، وضمان الوصول غير المقيد لخبراء الأمم المتحدة. نحن نحث الصين على الانخراط بصدق مع منظومة حقوق الإنسان من أجل إصلاح هادف، وضمان تمتع جميع الأفراد بحقوق الإنسان المحمية دولياً. إن التوصيات الصادرة عن تقرير المفوضية السامية في شينجيانغ، وهيئات المعاهدات الأممية، والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ترسم الطريق لهذا التغيير الضروري المطلوب. وفي غياب جهود حقيقية، من الضروري بالقدر نفسه أن يستحدث هذا المجلس آلية للرصد والإبلاغ بشأن الصين، كما سبق وحث أكثر من 40 خبيراً من خبراء الأمم المتحدة مراراً وتكراراً منذ عام 2020.

نأسف لفشل المجلس في الوفاء بالتزاماته إزاء الشعب الليبي. ونشعر بالقلق من أن القرار المتعلق بليبيا لا يلي الحاجة الملحة لوضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد. إذ يتجاهل القرار النتائج التي توصلت إليها البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا، والتي وثقت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية محتملة ترتكبها قوات أمن الدولة وجماعات الميليشيات المسلحة، وتوصيتها بتشكيل آلية تحقيق دولية مستقلة. علاوة على ذلك، يتجاهل القرار عدم قدرة المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تنفيذ مهامهم في بناء القدرات، بسبب التهديدات بالعنف وعدم التعاون الحكومي. كما تجاهل القرار القمع الشديد للمجتمع المدني، والاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري والاختطاف ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي والمضايقات وغيرها من أشكال التهيب.

نأسف كذلك لفشل المجلس في الاستجابة بشكل مناسب للوضع في المملكة العربية السعودية. إن السعودية ليست مؤهلة للجلوس في مجلس حقوق الإنسان، لأنها مسؤولة عن ارتكاب جرائم وحشية، ونمط من الأعمال الانتقامية ضد المتعاونين مع الأمم المتحدة، وقمع المجتمع المدني. إن حالة حقوق الإنسان في البلاد مريعة، فضلاً عن تجريم عمل المدافعات عن حقوق الإنسان، والاعتقال التعسفي، وتطبيق عقوبة الإعدام. ندعو جميع دول الأمم المتحدة في الجمعية العامة إلى عدم التصويت لصالح المملكة العربية السعودية في انتخابات مجلس حقوق الإنسان المقبلة.

وأخيراً، نأسف لأن ممثلي المجتمع المدني واجهوا مرة أخرى عقبات عديدة في الوصول إلى المجلس والمشاركة في المناقشات خلال هذه الجلسة، فضلاً عن استمرار وتفاقم حوادث الأعمال الانتقامية والقمع العابر للحدود الوطنية وصولاً إلى هنا في جنيف، ضد أولئك المتعاونين مع المجلس. ويساورنا القلق إزاء العوائق المفروضة أمام الوصول للغرفة رقم 20. ولأن غالبية المشاورات بشأن القرارات مع المجتمع المدني جرت بشكل غير رسمي وبجهود فردية، نود تذكير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بأن ولاية المجلس، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 1/5، تتطلب اتخاذ الترتيبات، ومراعاة الممارسات لضمان "المساهمة الأكثر فعالية" للمنظمات غير الحكومية في اتخاذ القرارات. ونكرر أن النهج الشامل للمشاركة يتطلب أن تعالج الأمم المتحدة المساحة المحدودة لانخراط المجتمع المدني. أن تفويض وصول المجتمع المدني ومشاركته لا يؤدي إلى تفويض قدرات وفعالية المجتمع المدني فحسب، بل أيضاً قدرات وفعالية المجلس نفسه.

## التوقيعات:

- المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- سيفيكوس
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
- الشبكة العالمية بين الأديان للأشخاص من جميع الأجناس والتوجهات الجنسية والهويات والتعبيرات الجنسية
- مركز الخليج لحقوق الإنسان
- آيفكس
- الخدمة الدولية لحقوق الإنسان
- مكتب واشنطن البرازيل